نداء الى الجهات القائمة على الصيد التقليدي*

هدف التنمية المستدامة دعوة الدول الى ضمان الولوج الى الثروات البحرية و الأسواق للصيد التقليدي.

يجب اتخاد إجراءات عاجلة لرفع التحديات الأساسية التالية، بغية ضمان حماية و إصلاح الصيد التقليدي لهدف الاستمرار و المساهمة في الاقتصاديات و الصحة و الثقافة والرخاء اللاجتماعي.

صيادون على الشاطئ في غانا © Samuel Aboh .

يجب على الحكومات...

التسريع بضمان ولوجي تفضيلي و تشاركي مائة بالمائة للمناطق الشاطئية

ويجب حماية حقوق الوصول إلى موارد مصائد الأسماك الصغيرة النطاق. نساء ورجال الصيد التقليدي يجب ان يشاركوا بشكل فعال في اتخاد القرارات التي تهمهم.

ضمان و مشاركة النساء و تشجيع دورهن في الابتكار

و المرأة موجودة في جميع مراحل القطاع الحرفي و هي الحلقة الأساسية في سلسلة و صول الأسماك إلى المستهلكين. لكن عملها غير معترف به، و مساهمتها في الابتكارات، و لا تقدر قيمتها، و ظروف عملها و معيشتها كارثية.

حماية الصيد التقليدي من منافسة قطاعات الاقتصاد الازرق

الاثار السلبية للقطاعات البحرية و البرية الأكثر سيطرةعلى الاقتصاد الازرق (انتاج الطاقة البحرية ، الصيد الصناعي، الاستغلال المنجمي للمياه العميقة ،السياحة، مصانع مسحوق السمك ،استغلال الغابات) تضع مستقبل المجتمعات الشاطئية في خطر. المقاربة الاستشرافية ،الشفافية و المشاركة الفعلية للصيد التقليدي يجب ان تقوم بتوجيه كافة الاستخدامات الجديدة للمحيطات.

تفعيل الشفافية و روح المسؤولية في تسيير الصيد

الارادة السياسية ضرورية باستعجال من أجل إصلاح سياسات وممارسات الصيد لضمان رفاهية مستعملي الصيد التقليدي واستفادة الاقتصادات الوطنية.

تأسيس مجتمعات قادرة على مواجهة التغيرات المناخية و خلق افاق للشباب

الصيد التقليدي هو اول من يعاني من اثار تغير المناخ و الصدمات الخارجية الاخرى الشيء الذي يؤثر على مستقبل الشباب المجتمعات المحلية يرغبون في كسب عيشهم من الصيد. تسيير الصيد يجب أن يقلل من الكوارث و الإجابة عن المشاكل المستعجلة الإستفادة من الحقوق الاجتماعية كالتعليم، الصحة والضمان الإجتماعي و ضمان و سائل العيش الكريم للشباب.

النساء والرجال في الصيد التقليدي البحري والقاري يقدمون مساهمات كبيرة في سبل العيش، التشغيل والامن الغدائي والمداخيل، والمفارقة هي كونهم مقصيون من المشاركة في صنع القرار، مجتمعات الصيد الشاطئي هم الأكثر استخداما للمحيط، ومن اجل ضمان صحة و سكن هذه المجتمعات، يحتاج الصيد التقليدي الى ولوج امن وتفضيلي الى المحيط ولبيئة سليمة، لكي يقوموا بدورهم بشكل فعال كحراس للمحيط.

يدعو الصيد التقليدي الحكومات الى معالجة النقص في التسيير العلمي، الشفافية والصيد التشاركي، والاستجابة للتهديدات الناجمة عن الثلوث، المنافسة في الفضاء البحري وفي الثروات من طرف صناعات اخرى من الاقتصاد الازرق، والاستثمار على المدى البعيد في تسيير الثروات وإصلاح النظم البيئية و دعم الابتكارات المقدمة من طرف نساء ورجال الصيد التقليدي.

صياد في البرتغال © Ivan Gutierrez/SPEA

ندعو الحكومات الى اتخاذ الاجراءات التالية
بحلول 2030

ضمان و لوج تفضيلي عاجل و تسيير تشاركي مائة بالمائة للمناطق الشاطئية

- إعطاء الصيادين التقليدين الحق الحصري في الولوجالى المصايد الشاطئية ، و غلق مناطق الصيد الشاطئي امام الصيد الصناعي و الانشطة الصناعية الاخرى و حماية حقوق الصيادين في الملكية الارضية، الحيازة و الولوج الى الثروة.
- ضمان الموافقة الحرة و المسبقة و المستنيرة لأي استخدام أو نشاط جديد للمحيط ، بما في ذالك لأغراض الحفض للمناطق البحرية المحمدية.
- تنفيد أنظمة التسيير المشترك 100% في جميع المناطق الساحلية، و وضع أطر قانونية محددة تبين بوضوح أدوار و مسؤوليات السلطات و الصيادين، و تقديم الدعم المناسب للصيادين حتى يكونوا مشاركين في العملية (بما في ذالك الرقابة التشاركية، فترات الراحة البيولوجية، الخ ...)
- ضمان و سائل تمويل كافية في الميزانيات السنوية الوطنية لدعم هذه النظم التشاركية

ضمان مشاركة النساء ودعم دورهن في الابتكار

- تمكين النساء من تنظيم انفسهن و المشاركة بنشاط في المنظمات المهنية القائمة، و في عمليات صنع القرارب ما في ذالك القرارات المتعلقة بإدارة مصايد الاسماك
- إعطاء الأولوية للاستثمارات في الخدمات (مثلا الولوج الى الماء الصالح للشرب، الانارة، الصرف الصحي المرافق الصحية في مواقع المعالجة) توفير السكن اللائق و حضانات للأطفال قرب مواقع المعالجة و في التكوين على استخدام التقنيات المستجدة.
- اتاحة امتلاكالقطع الارضية والاستفادة من القروض لدعم الابتكار في تقنيات المعالجة والتسويق (أفران، ثلاجات تعمل بالطاقة الشمسية) دعم التكوين من اجل الولوج الى اسواق جديدة، وتطوير تربية الاسماك على نطاق محدود لتكملة امدادات المواد الاولية
- إزالة العوائق الموجودة امام التسويق على المستوى الوطني و الجهوي، ووضع نهاية للتحرش بالمرأة في اماكن التحويل و المعالجة ، و في الاسواق، و على طول الطريق التجاري وعند التفتيش عند الحدود.

حماية الصيد التقليدي من منافسة قطاعات الاقتصاد الازرق

- عدم التصريح أو الدعم لأي استخدام جديد للمحيطات قد يكون لها تأثير سلبي على نظام البيئة و المجتمعات التي تعتمد على المحيطات في معيشاتها والتأكد من تطبيق الموافقة الحرة و المسبقة و الواضحة للمجتمعات الساحلية.
- تطوير، بأقصى قدر من الشفافية و بمشاركة المجتمعات الساحلية، المتأثرة، اليات لتقييم الأثر الاجتماعي و البيئ للمستقل و التشاور بطريقة تسمح بالمشاركة المستنيرة والفعالة لمجتمعات الصيد المتضررة في حل النزاعات بين مستخدمي المناطق البحرية، و التعويض عن الضرر الناجم، و تسوية التظلمات القضائية و الإدارية ;
- إثبات وجود التمويل الكافي في الميزانيات الوطنية للإنقاذ البيئي بما في ذالك تنفيد القوانين و الاتفاقيات الدولية و الاقليمية، قبل السماح باي استخدام جديد للمحيطات.

ان تكون شفافا و خاضعا للمساءلة في تسيير الصيد

- بالنظر الى ان الصيد التقليدي مهمل في الاحصاءات الرسمية، و بالخصوص النساء، هناك حاجة الى تحسين جمع البيانات و نشر المعلومات عن القطاع بطريقة تراعي الفوارق بين الجنسين، بحيث تساهم في تامين سبل العيش، الاستخدام المستدام للمحيطات بشكل أكثر و ضوحا و تقييما;
- بسبب نقص المعلومات المتاحة، فان قطاع، الصيد القاري لا يؤخذ بعين الاعتبار إلا ما ندر، في سياسة الصيد الوطنية. هناك حاجة الى توثيق فضل الصيد القاري و مساهماته و التحديات التي تواجهه، حتى يمكن التعرف عليه و دعمه على المستويين الوطني و الدولي.
- نشر بيانات عن القوانين و التصاريح و الكميات المطادة وتبرير لوائح التسيير هدا كحد ادني و وفقا لمعايير مبادرة الشفافية في مجال الصيد;
- و نشر جميع المعلومات المتعلقة بالمشاريع الصناعية الأخرى المتعلقة بالمحيطات و البحار الساحلية و الاراضي بما في دالك نصوص التراخيص و التصاريح و الموافقات، فضلا عن معلومات عن مشاريع المساعدات الخارجية و أشكال التمويل الجديدة للحفاظ على المحيطات بما في ذلك الالتزامات الزرقاء وطبيعة الديون.

بناء مجتمعات قادرة على الصمود لمواجهة تغير المناخ وفتح افاق للشباب

- وضع سياسات و خطط محددة للتكيف مع تغيرات المناخ و التخفيف من اتاره، جنبا إلى جنب مع مجتمعات الصيد ، بما في ذلك تدابير الإصلاح بضمان النظم الإيكولوجية البحرية السليمة، و كذلك تدابير للحد من مخاطرالكوارث و الاستجابة للطوارئ; دعم
- للمبادرات التي تعمل على تحسين قدرة المجتمعات على الصمود ، بما في ذالك مساعدتها على مواجهة ندرة الموارد، و تقليص خسائر ما بعد الصيد و تطوير بدائل التوريد بهدف توفير فرص لكسب العيش الكريم المستدام للشباب;
- و ضمان الحقوق الاجتماعية في الصيد التقليدي ، مثل الولوج الى الضمان الاجتماعي و الصحة و السلامة في البحر من اجل تحسين جاذبية القطاع للشباب.

المرأة في معالج أسماك © KNTI

ندعوا الحكومات...

...و شركائهم الى خلق مجتمعات صيد تقليدي مرنة، بتطوير خطط.استراتيجية وطنية لتنفيذ هده الاجراءات لحلول 2030

صيّادة في فيجي © Shiri Ram/WCS

يجب تمويل هده **الخطط بشكل كاف وتوجيهها** بواسطة تعليمات المنضمة الاغذية و الزراعة، لضمان صيد تقليدي مستدام و السياسات الإقليمية الاخرى ذات الصلة**.

سنراقب تطوير وتنفيد خطط العمل هذه، و ندعو المنظمات الشريكة و المجتمع المدني لمساعدتنا في مراقبة التقدم الحاصل.

www.capecffa.org/appel-a-laction-pa

الموقعـــــون

جميع الموقعين هم منظمات وطنية او اقليمية او دولية تمثل الصيد التقليدي في جميع انحاء العالم، خاصة في افريقيا منطقة المحيط الهادئ ، اسيا، امريكا الجنوبية والوسطى، واروبا. يرجى زيارة الموقع الالكتروني لمشاهدة جميع الموقعين وكذلك المجتمع المدني والمنظمات الغير الحكومية الذين يدعمون الدعوة.

يدعمون

السنة الدولية لمصايد ال**أسماك وتربية الأحياء المائية الحرفية**
2022

تلاحظ

* وفقا للمبادئ التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، تشمل مصايد الأسماك الصغيرة النطاق جميع الأنشطة في سلسلة القيمة - قبل الحصاد والحصاد وما بعد الحصاد.

** تمت الموافقة على الخطوط التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق كصك دولي في يونيو/حزيران 2014. وقد وضعت هذه المبادئ التوجيهية نتيجة لتاريخ طويل جدا من النضالات التي خاضتها مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في جميع أنحاء العالم للمطالبة باعتراف أكبر بحقوقها ودورها في قطاع مصائد الأسماك في بلدها.// السياسات الإقليمية: إطار السياسات والاستراتيجية لإصلاح مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أفريقيا (AUC-NEPAD 2014) - السياسة المشتركة لمصايد الأسماك المشتركة للجماعة الكاريبية (MFRC 2020) - استراتيجية نوميا - أغنية جديدة لمصايد الأسماك الساحلية - مسارات التغيير (SPC 2015) ؛ وإطار تعزيز إدارة مصايد الأسماك المجتمعية (SPC 2021) - لمنطقة المحيط الهادئ.